



تجليات نظرية لسانيات النص في معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) دراسة نظرية تطبيقية

م.م رشا فاضل عباس

جامعة ديالى | كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

Linguistics has been confined to the field of the sentence for a very long time, which made the scholars describe Arabic grammar as a sentence grammar, claiming that in the traditional Arabic grammar approach there was a lack of tools and elements that appeared to them, and the framework of his study did not exceed only the linguistic aspect in which the sentence is the largest form in the field. As a whole, the sentence formed an independent linguistic form, and perhaps the first departure through which linguistics liberated from the restrictions of the sentence and launched it towards the horizon of the text to study it in all its aspects by linking sentences based on textual foundations as specific signs and forms of the internal relationship between sentences, and from here the contemporary linguistic lesson was launched. Known as (textual linguistics), it is a linguistic form based on textual linguistic principles, and that is because the structure of the language does not have certain boundaries, as it is not only concerned with knowing the dimensions of sentences in a specific way, but rather it is expanded. To achieve this, it relied on ancient or heritage data. In the sense that the science of text linguistics did not arise from non-existence, but the heritage studies had a clear impact on its emergence, so they are the first precursors to the emergence of this science. Modernity and heritage to show the importance of expansion.

Email: Rasha@bauc14.edu.iq

Published: ٢٠٢٣/٩/١

Keywords: تجليات - نظرية - النص

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص

CC BY4.0

(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

المخلص:

لقد تم حصر اللسانيات في ميدان الجملة لفترة طويلة جداً مما جعل الدارسين يصفون النحو العربي بأنه نحوٌ جملي، زاعمين أنّ في منهج النحو العربي التراثي تقصيراً عن أدواتٍ وعناصرٍ تبدّت لهم، ولم يتجاوز اطار دراسته سوى الجانب اللغوي الذي تعد فيه الجملة هي الشكل الاكبر في الميدان ككل، فالجملة شكلت شكل لغوي مستقل، ولعل الانطلاق الاول الذي من خلاله حررت اللسانيات من قيود الجملة واطلقتها نحو افق النص لتدرسه بكل جوانبه من خلال الربط بين الجمل بناء على اسس نصية بوصفها اشارات واشكالا محددة للعلاقة الداخلية بين الجمل، ومن هنا انطلق الدرس اللغوي المعاصر المعروف (بلسانيات النص)، وهو شكل لغوي قائم على مبادئ لسانية نصية، وذلك أن بنية اللغة ليس لها حدود معينة فهي لا تختص فقط بمعرفة ابعاد الجمل بطريقة محددة انما هي موسعة، وقد انشأت الدراسات النصية العربية علماً مكتملاً يحقق معايير النصية لمجموعة من الجمل، اعتمدت في تحقيق ذلك على معطيات قديمة أو تراثية؛ بمعنى أن علم لسانيات النص لم ينشأ من عدم، وإنما كان للدراسات التراثية أثرها الواضح في نشأته، فهي إذن بمثابة الإرهاصات الأولى لظهور هذا العلم، وقد بين هذا البحث تطبيق هذه النظرية الحديثة على نموذج تراثي الا وهو (معاني القرآن للفراء) العنوان الذي جمع بين الحداثة والتراث ليبين اهمية التوسع.

المقدمة

في ضوء التغييرات التي طرأت على النحو العربي اجمع ظهرت بما يسمى لسانيات النص او اللسانيات النصية، ويعد هذا الحقل من الحقول المعرفية الجديدة التي دخلت حيز البحث والدراسة في ميدان الدراسات اللغوية، وقد انطلقت نظرية لسانيات النص متخذة من فكرة النصية البذرة الاولى لها، ويقصد بهذا المصطلح هو النسيج اللغوي المتسق والمنسجم، وانطلاقاً من هذه البذرة خصصت مجال البحث لدراسة هذه النظرية متخذة معاني القرآن للفراء متن للتطبيق، حيث تكمن اهمية الدراسة هنا في بيان أهم المعايير النصية في إحدى الدراسات اللغوية العربية التراثية القديمة (معاني القرآن للفراء)، والمتمثل في التماسك النصي؛ وذلك لإبراز تجليات هذه النظرية عند القدماء. وهناك ارتباط واضح بين مصطلح النص وبين ما يسمى بالمعايير النصية، فالمعايير النصية لا وجود لها دون النص، فالنص هو المتن الذي تطبق عليه هذه المعايير ولا يتحقق للنص نصيته إن لم يكن متماسكاً وهذا ما أسعى إليه في هذا البحث الذي تجلت اهميته في هذه النقطة المركزية على وجه الخصوص. وقد تم تقسيم البحث الى تمهيد تم فيه التعريف بالنص، ومحاور عرفت بالنظرية ومعاييرها وتطبيق هذه المعايير على ما احتواه كتاب معاني القرآن للفراء.

- التمهيد:

(ماهية النص اللساني)

لو بحثنا عن تحديد مفهوم النص اصطلاحاً في ميدان اللسانيات لرأينا الكثير وهذه التعريفات لا يمكن حصرها بسهولة، كونها متفرعة وكثيرة بكثرة الحقل الذي وردت فيه، وان هذه الكثرة تعكس وجهة النظر الخاصة بكل من عرفه وكذلك نجد تعريفات عديدة له في التراث العربي ومن ضمن هذه التعريفات هو ما عرفه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، وذلك عندما تكلم على وجه البيان في كتاب الله، إذ قال "النص هو أن الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره"^(١)، كما نجد ان للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) في كتاب التعريفات ذكراً للنص، حيث عرفه فقال: "ما لا يحتمل إلا معنى واحداً وقيل: ما لا يحتمل التأويل"^(٢).

ونحو النص معناه اللغوي هو: قصد الاستقصاء؛ لأن النحو في اللغة هو: القصد، والنص يطلق على معانٍ منها استقصاء المسألة عن الشيء، وإظهار مقاصده وغاياته المرومة^(٣)، ومعناه الاصطلاحي هو: المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، المطبقة على تتابع متماسك من الجمل^(٤)؛ لأن النحو في الاصطلاح هو المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب^(٥).

ويستعين هذا النحو الجديد بنظرات علماء البلاغة، والأدب، والعروض، والنقد الأدبي، في معالجة وتناول النص، ولا يستعين بقواعد النحو المتعارف عليها إلا بالقدر الذي يساعد على تحليل النص، وبيان ما به من ترابط وانسجام، ويتجه علماء نحو النص بعد بحثهم في سمات النصوص وأنواعها وتحليلها، إلى وضع نحو خاص لها؛ وتفسير ذلك أن هذا النحو ناشئ عن اتجاه لغوي عربي حديث، ينظر إلى النص نظرة كلية، فيُعنى بوصف بنيته ويحللها، ويبين العلاقات بين أجزائه، ولا يهتم- كما في نحونا العربي- بالسلامة من اللحن، وما تستحقه الألفاظ من إعراب وبناء، بل إنه قد يتجاوز عما يقع في النص من مخالفة للقاعدة دون ضرورة، ويعد ذلك ضرباً من التميز والتجديد عند قائل النص، ولا عجب في ذلك؛ فإن النحو عند الغربيين يختلف في ما نظر إليه العرب وكيف تم رسم حدود معايير النص لديهم.

معايير النص عند علماء اللسانيات :

ويذكر علماء نحو النص سبعة معايير لا بد من توافرها في النص، وبدونها لا يستحق أن يكون موضعاً للدراسة، وهذه المعايير هي^(٦) :

السبك: ويقصد به الترابط اللفظي بأجزاء النص؛ بحيث يؤدي السابق منها إلى اللاحق، كما يبين مدى اتماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص ما.

الحبك: ويقصد به التلاحم والتماسك المعنوي بين أجزاء النص، كما يعد بالمحصلة تفعيل دلالي يربط بين التصور والمعرفة.

القصد: أن يكون النص مقصوداً إلى إنشائه لغرض معين، فلا شأن لنحو النص بما كان غير مقصود من النصوص .

القبول : ويُراد به أن يكون النص علي صورة مقبولة للسامع، فلا شأن لنحو النص بما يُخالف النظام المقبول في عُرف الناطقين، ولا بما فيه لبس يُفهم منه خلاف المراد.

رعاية الموقف : ويراد به أن يكون النص موافقا للموقف والمقام الذي قيل فيه، فإن لم يوافق المقام الذي

قيل فيه لم يستحق أن يكون موضعاً للدراسة.

الإعلامية : ويراد بها أن يكون النص ذا مضمون يُراد الإعلام به، ويصلح للإعلام به، فلا شأن لنحو النص بالعبارات المُبهمة ذات الألفاظ المجهولة المعنى.

التناص : ويراد به أن يكون النص مرتبطاً بنص آخر من جهة كونهما يشتركان في موضوع واحد، أو كون التالي تلخيصاً للمتقدم أو شرحاً له، أو توضيحاً لإبهامه، أو تفصيلاً لإجماله، أو جواباً عن سؤاله.

ويمكن ان نلاحظ تقارب كبير بين كل من النَحْوِين: الجمليّ والنصيّ، وهذا التقارب يكمن في أن كليهما يرومان بيان العلاقات النحوية والدلالية، بين الأجزاء النصية مع الاقتصار على الجملة أو تجاوزها، وأن كليهما يُعنى بالوسائل التي تحقق الترابط والتواصل بين الأجزاء النصية كأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وغير ذلك.

ملاحح النصية في التراث اللغوي العربي :

مهما تعددت حقول الدراسات النصية وتعددت حيثياتها الا انها لا تعطي علماً مكتملاً يحقق التماسك النصي لمجموعة من الجمل، كما أنها قد اعتمدت في تحقيق ذلك على معطيات قديمة أو تراثية؛ اي ان الدراسات النصية لم تكن وليدة الدراسات الحديثة بل لها جذور وامتدادات في الدراسات اللغوية السابقة، وهذا يدل على قدم حقل لسانيات النص فهو لا يعد حديث الجذور انما جرت عليه تطورات معينة، وإكان للدراسات التراثية أثرها الواضح في نشأته، فهي إذن بمثابة الإرهاصات الأولى لظهور هذا العلم، سواء أكان ذلك على مستوى الدراسات العربية أم على مستوى الدراسات الغربية.^(٧)

فالتماسك بين القديم والحديث ومحاولة تطويره يعد منهجاً في دراسة الفكر الإنساني في عمومه وميدان لتطوير الكثير من الحقول ، واهتم به علماء لسانيات النص به، اذ تنطلق الدراسات اللسانية المعاصرة من أن النص بنية متماسكة، ووحدة كلية شاملة، فالتماسك هو أهم معايير النصية؛ ذلك أن كل جملة تمتلك بعض أشكال التماسك مع الجملة السابقة، أو اللاحقة دلاليًا أو شكليًا، وإذا خلا النص من هذه الأدوات، سواء أكانت شكلية أم دلالية، فإنه يصبح جملاً متجاوزة لا يربط بينها رابط، ويصبح النص هيكلًا خاليًا من الروح الفنية.

ومما تقدم تم بناء النحو العربي على مفاهيم مهمة ابرزها الارتباط والتماسك بين أركان الجملة، فكانت علاقات الإسناد، والتلازم بين المسند والمسند إليه، والمتعلقات، مظهرا من مظاهر التماسك النصي في علم النص. كما قام نحاة البنية العميقة في الكلام بالتحري وتطوير ميدانهم؛ وقد ربطوا بين الدلالات السطحية والبنية العميقة، وهذا نوع من التماسك فطنوا إليه، وفسروا بعض النصوص القرآنية، وأقاموا أحكامهم عليها، مع مراعاة المخاطب والمتكلم، وحقيقة الخطاب في الكلام. لقد أظهرت هذه الإشارات النصية دقة فهم النحاة في الربط بين ظاهر النص وباطنه، بما يحقق التماسك بين أجزاء النص، وربط الأحكام النحوية بمقاصدها؛ لتعيين المعنى المطلوب^(٨).

- تجليات لسانيات النص في معاني القرآن للفراء :

من الاثرات التي لا يمكن التلاعب بها هو مصطلح النحو الذي متعارف عليه منذ القدم نحو الجملة، وقد اهتم علماء هذا المجال وُعني علماء بدراسة الجملة من الناحية الوصفية فوضعوا لها قواعد عدة، وحلوا مسائلها وأنماطها، ولم يتجاوزوا في دراستهم الحدود التي رسمت للجملة في تحليلاتهم؛ وذلك لكونهم عدّوها أكبر الوحدات اللغوية التي تخضع لدراسة العالم النحوي أو البلاغي، ويتخذ هذا النحو من الجملة وحدة أكبر للتحليل اللغوي ويجعلها الغاية في هذا التحليل، دون أن يتطرق إلى ما وراء الجملة، أو إلى محدّدات السياق الذي يحيط بها، ولقي هذا المصطلح اعتراضات كثيرة؛ لقصوره عن متابعة التحليل بدقة؛ فانطلقت نداءات بضرورة التحول من التحليل على مستوى الجملة، إلى التحليل على المستوى النصي الأكبر؛ لعدم كفاية نحو الجملة لإشباع حاجة المحلّل اللغوي، فما يقدمه النص يمثل المعنى الكلي، أما الجملة فلا تقدم سوى جزء من المعنى العام، ويختلف نحو النص عن تحليل النص وتفكيكه حيث يتخذ من النص وحدته اللغوية الكبرى. ويعد نحو النص هو الأداة الأهم والادق في تحليل النص، وبيان اهم معالم ترابطه وانسجامه الداخلي، وهو الوسيلة المهمة من وسائل فهم النص؛ لأنه يعمل في ضوء صلة النحو بمعاني الكلام، ويعتمد مصطلح نحو النص على مصطلح

نحو الجملة الذي لا يكفي لكل مسائل الوصف اللغوي، ويتضمن نحو النص إنجاح عملية التواصل الذي يهدف إليه ما ينتج حدود النص ويشترك في هذا كل من تلقاه، ورغم كون النحو التقليدي نحوا جمليا إلا أنه لا يخلو من ملامح الحدائث النصية بإمكاننا رصد هذه الملامح والنظرات النصية عند بعض النحاة القدامى في اتجاهين هما : كتب معاني القرآن، وشروح الشعر، وأن نلاحظ فيه الكثير من المعطيات والمعايير النصية. ولقد حاول القدماء أن يصلوا إلى قيم فنية لنقد النصوص، فالبحت اللغوي لم يقف عند حدود الجملة، كما صوره البعض، لكن الاختلاف كان يكمن في انه لم يكن بالمفهوم الذي نتناوله به الآن، لذا ينبغي أن نعيد النظر فيما رآه بعض المحدثين بأن نحاة العرب قصرُوا جهودهم على نحو الجملة، ولم يتجاوزوها إلى النص، ومن ثم لم يتعدّ تحليلهم للجملة بيان وظائف الكلمة كالفاعلية والمفعولية داخل الجملة، والعلامة الإعرابية لكل وظيفة، أن النحاة الأوائل وضعوا القواعد النحوية من استقراء كلام العرب أي استنبطوا القواعد من النصوص العربية الفصيحة^(٩)، ويشهد بذلك معاني الفراء، الذي تضمن علم العربية كله، بأصواتها وصرفها، وتركيبها، ودلالاته، وبلاغتها^(٩).

ولا تختلف دلالة تركيب (معاني القرآن) عند الفراء عن سابقه، فهو يعني عنده أيضاً ما أشكّل فهمه ودلالته من آيات الكتاب العزيز، ولا يقف عند كل آية من آياته، وإنما يقف عند الآيات التي يرى في دلالتها إشكالاً يستوجب التنبية عليه، فيبين المعنى المراد من الآية ويوجّه دلالتها، كما أنه لم يلتزم مصطلحاً واحداً عند الإشارة إلى مدلول الآية، بل يستعمل أكثر من كلمة، وأكثر هذه الكلمات وروداً عنده في هذا الموضوع كلمة (معنى)، والتي تدل على القصد والفحوى، ثم يستعمل كلمتي تفسير وتأويل، ومن ثم يمكننا القول إن هذه الألفاظ ذات دلالة واحدة عند الفراء، وتنتمي إلى حقل دلالي واحد (١٠).

واعتمد الفراء في طيات كتابه (معاني القرآن) منهجاً نصياً مميزاً ومحكماً؛ فهو يحمل بين دفتيه استعراضاً قد يكون شاملاً لأراء الكوفيين عامة، ولرأي المؤلف خاصة. وبغية التعرف على منهج الفراء النصي فقد اطلعنا على مصنفه (معاني القرآن)؛ فوجدنا منهجاً قائماً على الثقافة العربية الأصيلة كمدخل معرفي لمادته العلمية، التي تستمد عناصرها من كتاب الله، والحديث، ثم التفاسير النقلية من الرسول - ﷺ - والصحابة، والتابعين، ثم العربية وآدابها وتاريخها، ويتضح الحيك لدى الفراء حين يبحث سور القرآن سورة سورة، معتمداً على ترتيبها في ذلك، فهو يبدأ بسورة الفاتحة، ثم البقرة ... وهكذا بطريقة تنازلية، ويعرض لآيات كل سورة آية بالترتيب؛ حيث كان يقف - كلما استدعاه الأمر - لقراءة في آية يصححها، أو ينفىها، أو يضعفها، ثم يفسرها تفسيراً نحويّاً، ويوجّه ما يحتاج منها إلى التوجيه اللغوي بصفة عامة، والنحوي بصفة خاصة. وتتضح معالم السبك في ذلك من خلال الربط المعنوي بين عناصر النص المدروس عند الفراء لغويّاً ونحويّاً؛ فتنجلي مبهمات النص ويتم تأويله، ويظهر المعنى الصحيح لكل عنصر من عناصره وقد يرجح وجهاً نحويّاً معيّنًا.

كما أن للفراء مدخلاً في ترتيب عناصر النص؛ حيث يفسر الآية بالآية، وأحياناً يعتمد حديث رسول الله - ﷺ - كما يعتمد أقوال الصحابة والتابعين أحياناً أخرى، كما أنه يعرض آراء المفسرين، ومن ثم يعرض رأيه الخاص، ويستعين باللغة لاسيما الشعر منها، وشواهد الشعرية قليلة؛ لكونه يفسر القرآن بالقرآن، ولا يفسر الفراء الآيات بالشعر تفسيراً مباشراً، ولا يحتجّ على معنى الآية بمعنى البيت، لكنه يأتي بالبيت كله لتوضيح المعنى اللغوي الغريب الذي لا شبهة وراءه، ويستعين كذلك بأسباب النزول توصلاً للمعنى؛ لأن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وهي طريقة نصية قوية وشاملة لكشف المعاني وجلاء بيانها.

ووسائل الحيك في معاني الفراء تنقسم إلى طرفية وداخلية، والطرفية منها تضم ما هو في أطراف النص، وتشمل: العنوان، والابتداء، والانتها، والداخلية تضم ما عدا ذلك، من علاقات معنوية داخل النص، فتشمل: التفسير، والتعليل، والتذييل، وتفصيل المجمل، كما تشمل ما في النص من تقابل، وما فيه من حوار، وبأدنى تأمل في هذه الأمور ندرك أن نحو الجملة لا يُعنى بهذه الأمور؛ لكونها لا مدخل لها في مجال الإعراب والبناء.

وبذلك فكرة الترابط النحوي، كانت تسيطر على عقول النحويين، بعضها على مستوى المفردات داخل الجملة، والبعض الآخر على مستوى يتجاوز الجملة الواحدة، والثاني هو محور الدراسة لأنه من

أهم الأسس التي قام عليها نحو النص؛ إذ يصرح علمائهم بأن وصف الملفوظ إذا ما تعدى الجملة الواحدة، فهو من أهم أسس وجود نحو النص ومبرراته^(١١).

إن هذا القول يثبت أن للعرب القدماء نظرية نصية، حتى وإن كانت نحوية، فهي في أصلها جزء لا يتجزأ من النظرية اللغوية التي تخدم النص القرآني، بيد أن هنالك مأخذاً يتنافى مع تقديم العرب القدماء لنظرية لغوية نصية متكاملة، خاصة وأنهم اعتمدوا الحدس الذي يكشف عن النظرية في عمق تفكيرهم، كما أن المتأمل والمدقق في الموروث النحوي يلمح نظرات عميقة للنحاة، في بحث أسرار الترابط والتماسك النصي في القرآن الكريم، أو بيان آليات الانسجام النصي؛ فقد دلت بحوثهم العميقة للنص القرآني على اهتمامهم بإثبات الوحدة النصية في القرآن الكريم، وأنها كانت حاضرة في أذهانهم وأنهم لم يتجاوزوها، إلا أنهم لم يضعوها ضمن إطار نظرية نحوية نصية^(١٢)، ونستدل بقول ابن هشام (ت ٧٦١هـ): "القرآن كله كالسورة الواحدة؛ ولذلك يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى"، وهذا تعبير عملي عن فكرة الوحدة النصية، وخروج من دائرة الجملة إلى دائرة أرحب هي دائرة النص.

وقد انطلق النحاة القدماء في دراستهم للنص القرآني من الجملة القرآنية (الآية) ثم انتقلوا به إلى مستوى أكبر، وهو (النص): "فالتحليل النحوي عند العرب لا يقف عند حدود الجمل والكلمات بل يمتد بها إلى العبارة وما بعدها"^(١٣) والعبارة وما بعدها أكبر من الجملة، ويصلان إلى مفهوم النص.

لقد عمل النحاة بالبحث والتقصي في ما يسمى مصطلح النص، وأسسوا النحو على أسس نصية واضحة، فكان لهم فضل الانتهاء المبكر إلى مواطن الفصل، والوصل، وتعلق الكلام، واتصال أوله بآخره، ومواقع الوقف، والابتداء، وابتداء الكلام وانقطاعه واستئنافه، وكانت لهم نظراتهم العميقة، وفهمهم الدقيق لأنظمة الربط النحوي والتماسك، فلم يقتصر الأمر على ذلك، بل اعتمدوا على روابط خارجية غير لغوية وهي "السياق والمتكلم والمتلقي"، وهذا يثبت أن: "دراسة النحاة لم تكن دراسة شكلية، بل دراسة عميقة، فلم يقتصروا على الروابط الداخلية وإنما الروابط الخارجية، ومنها إبراز دور المشاركين في العملية اللغوية، ووظيفة السياق في تفسير أبعاد النص، ويظهر ذلك في التحليل اللغوي للنص، في كيفية اختيار المبدع لأدواته اللغوية مثل: الأدوات، والضمائر، والأزمنة، والتكرارات، والحذف، والمقابلات، والجمل... أي بالاهتمام بالعلاقات الداخلية، والخارجية"^(١٤).

كما صبوا جل اهتمامهم على النقاط التي تضمن تماسك النص النحوي، بصورة لغوية، من الربط بين الجمل، ودور المشاركين والسياق، وبالروابط الداخلية والخارجية.

كما تضمن ميدان دراستهم التركيز على بنية النص القرآني، على أنها بنية مقصودة متماسكة وغير مستقلة عن السياق، وبحثوا علاقات اتصال الكلام أوله بآخره، وعلاقات الألفاظ بعضها ببعض، وربطها بالحكم الإعرابي.

لقد ظهرت عناية النحاة بعناصر الترابط النحوي في النص القرآني، من خلال شيوع مفاهيم الترابط النحوي ووسائله في الدرس النحوي، منذ وقت مبكر، نحو: "مفاهيم الكلام والجملة، والتأليف والتركيب، وتتعدد وسائل الترابط في الجملة عندهم، وتتنوع من وسائل معنوية ولفظية، بين العناصر الإسنادية وغير الإسنادية في الجملة، وعلى ضوء هذه المفاهيم درس النحاة بنية النص القرآني، على أنها بنية مقصودة متماسكة وغير مستقلة عن السياق، وبحثوا علاقات اتصال الكلام أوله بآخره وعلاقات الألفاظ بعضها ببعض، وربطها بالحكم الإعرابي" (١٥).

ومن الملامح النصية عند النحاة العرب القدامى، تميّز الفراء (ت ٢٠٧هـ) بين دلالة الاستئناف ودلالة العطف، في كتابه النحويّ التطبيقيّ (معاني القرآن) في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۗ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (إبراهيم : ٤)، ... فرفع، لأن النية فيه الاستئناف، لا العطف على ما قبله (١٦).

ويربط هذا الحكم بنصوص أخرى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ فَأِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُفُثَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّيُبَيِّنَ لَكُمْ ۗ وَيُرِي فِي الْآرْحَامِ مَا نشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُوْنَا أَشْدُّكُمْ ۗ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَتُوفَىٰ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْضِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ۗ وَيَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَبْتَتَ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ

بِهَيْجٍ) (الحج : ٥)، ومثله في: (فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْكُمْ وَيُنصِرُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ) (التوبة: ١٤)، ثم قال: (وَيُتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ) (١٧).

ويستنبط الفراء قاعدة التمييز بين العطف والاستئناف، وهي مشاكلة معنى الفعل السابق للواو، يقول: " فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عليه بواو، أو فاء، أو ثم، أو أو، فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه وإن رأيت غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته" (١٨).

وهذه معانٍ دقيقة أشار إليها النحاة القدماء، تنبئ عن وعيهم المبكر بدقائق اتصال الكلام وانفصاله، وتعلّق أجزاء بعضها ببعض، وإضافة إلى إدراك النحاة للفروق المعنوية الدقيقة في العطف بالواو، والاستغناء عنها في الآيتين: (وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۗ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٍ) (إبراهيم : ٦)، وقوله - تعالى - : (وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۗ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٍ) (البقرة: ٤٩)، فقد فرّق الفراء بين دلالة (الذبح) ودلالة (التذبيح): " فمعنى الواو أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مُجملاً في كلمة ثم فسّرتة فاجعله بغير الواو، وإذا كان أوله غير آخره فبالواو" (١٩).

وقد ركز النحويون اهتمامهم بشكل مكثف على مسألة الترابط الحاصل بين جملتين فأكثر، وهذا الاهتمام يعدّ من التطبيقات النصية؛ ويميّز الفراء مجموعة من الصور والأساليب الدالة على ذلك"، ثم يذكر خمسة من هذه الأساليب، أذكر أربعة منها :

الأسلوب الأول : المقصود به الاقتران التتابعي، ويقصد به التلاحم الكليّ الحاصل بين الجمل المتتابعة، ويمثله في العربية أسلوب العطف؛ لأن العطف إشراك للمعطوف في حكم المعطوف عليه، وفي هذا تتابع كلي للمنظومة الجمالية، وذلك على نحو ما فصله الفراء في الأيتين السابقتين.

ويقول الفراء في باب الصرف في تفسيره للآية : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) : " وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة نصبًا على ما يقول النحويون من الصرف، فإن قلت ما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"^(٢٠).

والصرف عامل كوفي يقتضي اجتماع الفعلين بالواو، أو الفاء، أو ثم، أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام لا يستقيم ولا يكون ممتنعًا من أن يكرّر في العطف، فذلك هو الصرف، يكون فيه الجحد والطلب خاصًا بالأول، ومنصّبًا عليه دون الثاني؛ لذلك سميت الواو واو الصرف عند الكوفيين لا واو العطف، ومنه قول الشاعر:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله عارٌّ عليك إذا فعلت عظيم

ويقول الفراء في باب الخلاف: إن نصب الفعل المضارع يكون على الخلاف، بعد أحرف الفاء، والواو، و أو؛ أي أن المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى؛ فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله^(٢١).

وجاء في معاني الفراء في مسألة المجرورات من الأسماء بالعطف في قوله - سبحانه- : (.. وقيله يا رب) ، (الزخرف : ٨٨) : خفضها عاصم، والسلمي، وحمزة، وبعض أصحاب عبد الله ، ونصبها أهل المدينة والحسن فمن خفضها قال : عنده علم الساعة و علم (قيله يا رب) ومن نصبها أضمر معها قولاً كأن قال : وقال قوله ، وشكا شكواه إلى ربه ، وهي إحدى القراءتين ...، قال الفراء : " لا أعلمها إلا قراءة أبي؛ لأنني رأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وقيله)، ونصبها أيضًا يجوز من قوله : (نسمع سرهم ونجواهم ...)، ونسمع قيله، ولو قال قائل : وقيله رفعاً كان جائزاً كما تقول : ونداؤه هذه الكلمة: يا رب، ثم قال (فاصفح عنهم ...)، فوصله بدعائه كأنه من قوله وهو من أمر الله، أمره أن يصفح، أمره بهذا قبل أن يؤمر بقتالهم"^(٢٢).

والتوجيه على قراءة الجر فيه فصل بين المتعاطفين، ويقبح ذلك، أما في قراءة من نصب فيكون الفصل جائزاً وإن تباعد المتعاطفان.

والأسلوب الثاني : اشتراط الربط النحوي في جمل بعينها:

يعد اشتراط النحويين لوجود رابط في جمل بعينها مظهرًا أساسيًا من مظاهر الترابط النصي، وقد اشترط النحويون ذلك في الجمل الواقعة خبرًا، أو صفة، أو حالًا، وفي جملة جواب الشرط، وجملة الصلة.

ففي الجملة الواقعة خبرًا يقررون أنه لا بد من اشتمالها على ذكر يرجع إلى المبتدأ؛ ليربطها بالمبتدأ، ولئلا تقع أجنبية منه إذا كانت غيره في المعنى؛ وذلك لأنها إذا وقعت أجنبية منه انعدمت الفائدة من العملية الإخبارية أصلًا؛ لأن الإسناد وقصديته تعني تأسيس علاقات نسقية توافقية لا تخالفية، وعلاقة التوافق الإسنادي تعطي النص علاقات الترابط الفاعلة والمقبولة، وكذلك الشأن في اشتراطهم وجود رابط في جملة الصفة يعود على الموصوف^(٢٣)، وفي حديث النحويين عن الرابط في الجملة الحالية دقة كبيرة، ووعي حسن بأهمية الرابط في إزالة الإبهام وتحقيق الفائدة المرجوة من جملة الحال، ومذهب الفراء في الجملة الاسمية الواقعة حالًا هو وجوب اقترانها بالواو والضمير معًا^(٢٤)، إلا أن معظم النحويين يرون جواز اقترانها إما بالواو وإما بالضمير، وهذا الخلاف يدل على أهمية الرابط في الجملة الحالية الاسمية، وبيت القصيد أن كلام العرب - نظمًا ونثرًا^(٢٥) -، والشواهد القرآنية تؤكد ما عليه معظم النحاة، والمنطلق الأساسي في نحوية النص يقوم على أساس أن الضمير رابط بنيوي إحالي مفرد يحيل إلى سابق أو لاحق، وفي الغرض المطلوب، وكذلك الواو فيه رابط بنيوي إضافي يفي بالغرض نفسه.

واشترط الفراء والنحويين الرابط في الجمل الواقعة صفة، وحالًا، وخبرًا يعد من قبيل الترابط النصي، ونظراتهم إلى العلاقات السياقية في ذلك تؤكد أن مقاصدهم كانت مقاصد نصية لا مقاصد جمالية ضيقة.

وفي باب الصلة يعقب الفراء على قوله - تعالى - (٢) (الأحزاب : ١١) بقوله : "يقول مغلوب عن أن يصعد إلى السماء، و [ها] هاهنا صلة، والعرب تجعل [ما] صلة في المواضيع التي دخولها وخروجها فيها سواء، فهذا من ذلك"^(٢٦)، والصلة هي الزيادة في اصطلاح البصريين.

والأسلوب الثالث : أسلوب الاقتران الشرطي:

وهو يدخل في دائرة الترابط النصي؛ لأنه يتضمن ترابطًا بين جملتين: جملة الشرط، وجملة الجواب، كما أن وجود الفاء في جملة جواب الشرط يُعدّ أيضًا من قبيل تمام الربط، ويكفل الاقتران الشرطي تحقيق ما يُسمى الوصل السببي الذي هو نمط من أنماط التدرج المنطقي الناجح والناجع في النص، وهو يعني أن تحقق إحدى صور المعلومات يتوقف على حدوث الأخرى، كما نجد في الشرط تدرجًا؛ أي : انتقالًا يفتضيه المنطق من فكرة إلى أخرى؛ لكون إحداها نتيجة حتمية للأخرى، فتكون السببية هي الرابطة بينهما، والعنصر الرابط بين مكونات أسلوب الشرط كليًا هو التصور الذهني للعلاقة الرابطة بين فعل الشرط وجواب الشرط، بصرف النظر عن العنصر الذي يجزم جواب الشرط، وهو المختلف فيه عند نحاة البصرة.

أن حديث الفراء في هذا الجانب، يتناول الربط النصي، والشواهد القرآنية، أو الشعرية التي يذكرها تمثل نصوصًا لا جملاً، وكل نص يضم تركيبين، أو جملتين ترتبطان ببعضهما بفعل تصور ظاهرة التعليق الشرطي، وتصور التعليق الشرطي ناشئ عن اتحاد أداة الشرط، وجملة فعل الشرط، وجملة جواب الشرط، وهو اتحاد يكوّن نصًا كاملاً متكاملًا^(٢٧).

والأسلوب الرابع : الاقتران التعددي :

ويُقصد به تعدد الجمل التي تجمعها علاقة الاقتران السياقي، مثل : تعدد الجمل الواقعة خبرًا، ونعتًا، وحالًا؛ إذ الأصل قبول تعدد الخبر والنعت والحال.

وقد اعتمد النحاة على السياق غير اللغوي، في تفسير حالات نحوية دلالية كثيرة، وكان عملهم في ذلك من قبيل الترابط النصي، ومن نماذج ذلك :

أ – تقدير المحذوف اعتمادًا على المقام والحال :

فالنحاة يقدرّون المحذوف في الجملة، ويقدرّون الجملة كاملة، ويقدرّون عدة جمل؛ اعتمادًا منهم على قرينة الحال والمقام، واعتمادهم على تلك القرائن واضح وقويّ، وذلك يعد من التماسك التركيبي الذي يدخل ضمن نحو النص؛ لأن ربط التركيب الذي طاله الحذف بالمقام يدخله في هذا المجال؛ لأن السامع أو الناظر لا يكون في تلك الحال أمام تركيب مفرد بل يكون أمام عقلية مترابطة الأجزاء منطقيًا، وفي غيبة مراعاة المقام أو الحال لا يدخل التركيب ضمن نحو النص، بل يدخل ضمن نحو الجملة.

وقد كان حديث النحاة عن الحذف بأشكاله جميعها، حديثًا نصيًا يدخل في نحو النص؛ لأنهم يمارسون فيه التحليلات الآتية :

البحث عن دليل يدل على الحذف.

ربط المحذوف بالمقام الخارجي.

ربط الحذف بالغرض الذي لأجله تم الحذف، وهذا مما تنادي به الدراسات اللغوية المرتبطة بنحو النص، حيث تشترط في أي عملية لغوية إنتاجية وجود قصد ثابت، ومعلوم أن القصدية شرط من شروط تحقق النصية.

ربط الحذف النحوي كاملاً بالمقام.

ويتم هنا الوصول الى المحذوف بالتعرف والاعتماد على المقام، وعند الحذف كانت هنالك قصة يدور حولها مناط الحذف، وقد انبثق عنها، فالارتباط الحاصل بين المحذوف والمقام هو ارتباط نصي، وليس من المبالغة القول بأن ارتباطهما يشكل ارتباطاً نصياً بحيث يشكلان نصاً كاملاً.

ب - تفسير الحدث الجملي الانفعالي اعتماداً على المقام :

ويقصد بالحدث الجملي الانفعالي التراكيب والأساليب النحوية، التي تحدث نتيجة لرغبة المرسل في تحقيق غاية انفعالية عاطفية، وخير ما يمثلها في لغتنا العربية: أساليب التعجب، والإغراء، والتحذير، والنداء، والمبني للمفعول أيضاً.

وقد يُقال : " هذه الأساليب مكونة من جملة واحدة، فكيف تكون نصاً؟ وكيف تدخل في نحو النص ؟ أقول : إن هذه الجمل نابعة من موقف انفعالي؛ أي : من علاقة حميمة تكون بين المرسل والمستقبل، كما أنها ذات ارتباط شديد بالمقام لدرجة أنه يصعب فهمها، وتوجيهها دون النظر في المقام، والظروف التي عليها الباتّ أو المرسل ساعة إنتاجها، فتكون العلاقة التي تحكم هذه الأساليب، وتحدد المحذوف فيها هي علاقة الترابط المقامي الحميمي، ولا يكون الأمر هنا منصّباً على تقدير المحذوف بقدر ما ينصبّ على لفت الأنظار والانتباه، تجاه الحدث المقصود الذي يمثل قصة كاملة، وفي هذا تحقيق كامل لأطراف معادلة الاتصال، وهي : المرسل، والمستقبل، والرسالة، فوجود هذه العناصر ضروري لبناء النص ونحويته"^(٢٨).

وتحديد الفراء للتعجب يعدّ من بناء النص، وأنه على درجة كبيرة من الترابط، وهذا مزج للنحو بالمواقف النفسية، وهذا ما يطلبه علماء نحو النص.

وللنحاة في النداء إشارات لطيفة تدخل في دائرة الترابط النصي، ومنها ما يذكرونه من أن (يا) لا تستعمل في الندبة إلا عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس تعيّن (وا)؛ ولذلك يثبت أهمية ربط الجملة بالسياق، وهو المقام؛ لأن تحديد أمر النداء أو الندبة قائم عليه، وذلك يُدخل ربط التركيب الندائي بالقصة.

ونقل البغدادي عن الفراء في باب النداء، أنه لا يجيز نداء النكرة إلا إذا كانت خلُفاً من موصوف، بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها، أو أنها معرفة، قال معلقاً على قول عبد يغوث الحارثي: : "على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء، إما معرفة بالقصد، وإما أصله : يا رجلاً ركباً؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة، والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة"^(٢٩).

ويدخل نموذج الإغراء أو التحذير في دائرة اللغة الانفعالية، التي تعتمد على المقام في تحليل تركيبها وارتباطاتها النصية، يُضاف إلى ذلك أن تركيب الإغراء والتحذير يمسه الحذف ولا يمكن للمحذوف أن يُفسّر إلا اعتماداً على المقام، وننقل نصاً عن الفراء في هذا الباب، حيث يذكر في معانيه : ويمكن تحليل كلام الفراء على النحو التالي :

هذه التراكيب الدالة على التحذير والإغراء تُقال عند قصد التحذير والإغراء.

يربط الفراء بين هذه التراكيب والسياق، ويجعلها جزءاً من حدث نصي أساسه أو مفاده القصة التي يرتد إليها التركيب، مثل رؤية أعمى يقترب من حفرة، فيخاف إنسان بصير عليه من مصادقتها والقرار بها؛ فيحذره قائلاً: " الحفرة الحفرة " .

الفعل العامل في المفعولات على التحذير هو مضمر، والإضمار يعني أن هذا التركيب يشكل نصاً؛ اعتماداً على المقام، والعامل في هذا التركيب هو مختزن أو يحمل ذاكرة نصية تمكنه من التأثير في هذا التركيب.

تترابط هذه العناصر جميعها بفعل الظروف النفسية والفكرية مكونة بذلك نصاً متماسكاً^(٣٠).

ج - تحديد دلالة التركيب اعتماداً على سياق الحال :

أن كتب النحو تشيع فيها إشارات تتضمن بعض التراكيب، التي تفسر دلالتها وغرضها اعتماداً على المقام أو سياق الحال؛ لأن النحويين تنبهوا إلى أهمية ملابسات الحال والموقف عمومًا، في فهم عملية الحذف بأبعادها كافة؛ أي مجموعة القرائن الحالية، واعتمادها هذا يدخلها في دائرة نحو

النص، وشواهد ذلك كثيرة ومتنوعة.

ومن ذلك ما يُذكر حول (ألا) "تشديدًا وتخفيفًا" وأما، ولولا، ولوما، وألا المخففة للتنبيه

والاستفتاح، بينما الأخرى للحض والاستنهاض، وربما التبكيت، والتوبيخ حسب ما يقتضيه السياق، ويذكر الفراء في معانيه قراءتي التخفيف والتشديد ولم يقل بصحة واحدة على الأخرى^(٣١)، واكتفى بطرح المسألة حول الشاهد القرآني: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُحْفُونَ وَمَا تُغْلِبُونَ) (النمل: ٢٥)، وفي هذا الكلام جانبان يدخلانه في دائرة الترابط النصي، وهما:

أن سياق الحال من توبيخ وتنديم، هو الذي يفسر أن الأداة المستعملة يؤتى بها لغرض سياقي لا توقيفي؛ فهناك وحدة في التصور والهدف.

أن المقصود بقوله (يسجدوا) ليس الزمن الحاضر وإنما الماضي، وما يدل على أنه قصد الماضي أنه أراد توبيخهم وتبكيتهم على ترك ما دون توحيد ألوهية الله وربوبيته؛ كون السجود مظهر ذلك وإذعاناً به، وذلك في الماضي؛ إذ فسّر تركيب (ألا يسجدوا) احتكاماً إلى المقام، فالمقام توبيخي؛ أي: أنه أراد توبيخهم فيما مضى.

وأشار الفراء في معانيه إلى ما نُسب إليه في مسألة رفع ما بعد (لولا)، حيث قال: "وقوله: (وَلَوْلَا رَجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ)، رفعهم بـ (لولا)، ثم قال: (أن تطؤوهم) فـ (أن) في موضع رفع بـ

(لولا)^(٣٢)، ويظهر مما ذكره الفراء أن الاسم بعد لولا الشرطية هذه مرفوع بها أصالة، وأغنى جوابها عن السياق الجملي.

وترد أدوات الشرط وسيلة للربط بين جملتين مستقلتين في معناهما، وفي إعرابهما، فتقوم بدمجهما معاً ليصبحا جملة واحدة في المعنى، ويتغير إعرابهما بناءً على ذلك؛ ومن ثم تعمل أدوات الشرط السالفة بشكل واضح في سبك النص؛ فعن طريقها ترتبط الجملتان المنفصلتان، وتصبحان كجملة واحدة، في افتقار كل واحدة منهما إلى الأخرى، كافتقار المبتدأ إلى الخبر، فالجملة الأولى التي هي شرط بمنزلة المبتدأ، والجملة الثانية التي هي جزاء كالخبر.

وفي النحو نماذج شديدة الصلة بالدلالة التركيبية النصية؛ لأن المقام فيها يقوم بدور مهم، في تحديد نوع الحركة الإعرابية التي تؤثر في المعنى العام للتركيب النصي، ونضرب لذلك مثلاً من معاني الفراء حول قراءتي الرفع والنصب للفظ (كلمة) في قوله - تعالى - : (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) (الكهف : ٥)، فالنصب على معنى : كبرت مقالتهم (اتخذ الله ولدًا) كلمة^(٣٣)، بالنصب على التمييز وإضمار فاعل الفعل (كبرت)، وهذا مذهب الأخفش والنحاس والزجاج وغيرهم، على حد قول الفراء في معانيه، والنصب عند الزمخشري فيه معنى التعجب، وهو أقوى من الرفع من جراء ذلك المعنى، على تقدير (ما أكبرها كلمة)، والرفع على الفاعلية للفعل السابق، وقد شمل الادعاء المذكور نصًّا أو جملة ادعاءاتهم اللفظية الواهية؛ فهي لا تعدو كونها مجرد كلمات جوفاء لا قرار لها، وينكرها العقل وتجحد بها الفطرة السوية.

فاختيار النصب والرفع قائم على قصدية المرسل، وما يحدد ذلك هو المقتضيات الدلالية المضمرة سياقياً، ومن ثم يتبين أن نحو النص يشمل الجملة الناقصة المعتمدة على المقام في معرفة ما حذف منها، وليس كما اختار بعضهم خلاف ذلك.

أن الفراء اكد وجود حداً واستقلالية للجملة الواحدة ولكنه مع رسم هذا الحد كان يدرك أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول، ويؤيد هذا الرأي أثبت أن الفراء لم يكن يقتصر في تحليله الاعتماد على الجملة لوحدها، بل كان يتعمق إلى ما يحيط بالجملة من عناصر السياق بأنواعه المختلفة : المقامي، والمقالي، والثقافي، والتاريخي، والنفسي، وهذا السلول ينفي عن النحو العربي- وعن الفراء تحديداً- تهمة اتخاذ الكلمة المفردة أو الجانب الشكلي للجملة وحده، أساس التحليل النحوي في معانيه، وإنما كان الفراء يستشعر ضرورة أن يكون الخطاب وحدة للتحليل، وهذا ما جعله مهتمًا كثيرًا بالمتحدث، وظروفه النفسية، والاجتماعية في أثناء تحليله لما تناوله من نصوص، وهذا يعني أن الفراء اهتم بالكلام الحي التفاعلي الذي يسمح لنا بالقول إنه وضع لبنات جيدة تصلح أن تكون أساساً في بناء نحو النص الحديث، بيد أن كثيراً من تحليله النحوي ، لم يتخلص من نحو الجملة، يقول الفراء في قوله - تعالى - : (... معذرة ...) (الأعراف : ١٦٤) : "إعذاراً فعلنا ذلك وأكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة، وقد أثر الفراء رفعها، ونصبها جائز، فمن رفع قال : هي معذرة، كما قال : (... إلا ساعةٍ من

نَهَارٍ بَلَاغٍ^(٣٤)، وأورد الفراء وجهين لهذه القراءة، كما ذكر النحاس في إعرابه، وذكر الفراء أن الوجه عنده في قراءة قوله - تعالى - (معذرة) هو الرفع على الخبر، وهو ما ينسجم مع معنى الآية والمقام؛ فالاعتذار ليس اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليسوا عليه، وموعدتهم معذرة على حد ما ذكر الفراء، موافقاً بذلك سيبويه في هذه المسألة.

ومن المؤكد أن النحو العربي في جل حيثياته قديماً نبعت من أنه علم نصي، نشأ في أحضان القرآن الكريم والشعر العربي القديم، وأن النحاة لم يوقفوا دراستهم على الجانب النظري، بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي، متخذين من القرآن الكريم، والشعر العربي القديم، وشعر معاصريهم أحياناً، مادة خصبة للتطبيق النحوي.

ومثال ذلك ما قدمه الفراء من تحليل وتفسير حول قوله - تعالى - : (ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۗ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۗ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا ۗ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) (البقرة : ٢٤٦)، فقد تكلم في الآية بالتفصيل عن النقاط الآتية^(٣٥) : جزم المضارع في جواب الطلب ورفع - صلة الموصول على المعنى - عدم جواز إضمار حرفين - عدم وصل المعرفة - اختلاف المجازاة بالنهي عن المجازاة بالأمر - اتصال (أن) أو انفصالها عن (لا) في غير موضع من القرآن ومآل ذلك على الجانب الدلالي.

ثم ذكر الفراء مثلاً تطبيقياً من الشعر^(٣٦) ، لكنه لا يخلو مع ذلك من وجوه أخرى من الاهتمام، كالاتمام بالفوائد اللغوية، والبلاغية، والأدبية، وغيرها، وقد اشتمل على مسائل دقيقة خلا من أكثرها جميع مصنفاته :

فقلت ادعي وأدع فإن أندی ... لصوتٍ أن ينادي داعيان

فتحدث عن تأويل الجزاء، وحذف اللام من طرفه، واختلاف المجازاة بالنهي عن المجازاة بالأمر.

ويعقب الفراء على قوله -تعالى- : (وجئتك من سبأ بنبايتين) (النمل : ٢٢)، فيقول : "القرءاء على إجراء [سبأ] لأنه- فيما ذكروا- رجل، وكذلك فاجره إن كان اسماً لحبل، ولم يجره أبو عمرو بن العلاء...، وقد ذهب مذهباً إذ لم يدر ما هو؛ لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه"^(٣٧)، ويقصد الفراء بالاسم المجهول الضمير المستتر في اصطلاح البصريين.

ومن النظرات النصية التراثية في معاني الفراء الإحالة بالضمائر، وأسماء الإشارة، والاستفهام، وهي من وسائل السبك النصي، ويقصد بها عود الضمير وما يقوم مقامه من إشارة، أو أداة تعريف، أو إعادة لفظ، ونحو ذلك، مما يربط الجمل بعضها ببعض، ويدخل في ذلك استخدام الضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات وغيرها. ولكي تكون الإحالة صحيحةً معتدّاً بها لا بد أن يتوفر فيها أمران أحدهما: التطابق بين المحيل والمحال إليه من حيث اللفظ والمعنى، إفراداً وغيره، وتذكيراً أو تأنيلاً.

والثاني: وضوح الإحالة وعدم غموضها، بأن لا يمكن عود الإحالة إلا إلى المحال إليه المقصود عند منشى النص.

ومن مواضع الإحالة النصية البعدية التي عرض لها الفراء قوله - تعالى - : (... هو الحق ...) (سبأ : ٦)، حيث يعلق على الآية بقوله : "وقوله : [هو الحق] [هو] عماد للذي، فتتصب الحق إذا جعلتها عماداً، ولو رفعت [الحق] على أن تجعل [هو] اسمًا كان صواباً"^(٣٨)، والعماد هو ضمير الفصل في اصطلاح البصريين، كما يقابل مصطلح الضمير البصري مصطلح (الكناية) عند نحاة الكوفة؛ حيث نجد الفراء يعلق على قوله - تعالى - : (... يأتكم به ...) (الأنعام : ٤٦) بقوله : " كناية عن ذهاب السمع والبصر والختم على الأفئدة، وإذا كتبت عن الأفاعيل إن كثرت وحّدت الكناية... وقد يقال : إن الهاء التي في (به) كناية عن الهدى"^(٣٩)، والآية سالفة الذكر هلي مثال على الإحالة النصية القبلية.

ويقول الفراء في تفسيره في سياق الإحالة البعدية عند قوله - تعالى - : (وسألونك ماذا يفتنون)

(البقرة : ٢١٩): "العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذلك؟ في معنى من الذي يقول؟ وأنشدوا :

عدس ما لعباد علتك إمارة ... عتقت وهذا تحمليين طليق

كأنه قال: والذي تحمليين طليق"^(٤٠)، ومن ثم يختار الفراء جواز استخدام ذا بمعنى الذي في هذا الموضوع، إلا أنه عند الرجوع لمعانيه نجد أنه لا يستخدم كل الإشارات بمعنى الموصولات؛ ودليل ذلك أنه لا يفسر (هؤلاء) بمعنى (الذين) في قوله - تعالى - : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، ولا في قوله - تعالى - : (هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) ، أما في قوله - تعالى - : (وما تملك بيمينك يا موسى) (طه : ١٧)، قال : " ومعنى (تلك) هذه، وقوله (يمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي"^(٤١).

ومن وسائل السبك النصية في معاني الفراء التكرار، ويطلق عليه الإحالة التكرارية، وتتمثل الإحالة التكرارية في تكرر لفظة أو أكثر في سبيل قصد التأكيد^(٤٢)، والمصاحبة النحوية بغرض التوكيد أيضاً، بالجمع بين المترادف من الحروف وكذلك الجمع بين اسمين موصولين تأكيداً، ومن ذلك قول النابغة :

إلا الأوارى لا إن ما أبيتها والنوي كالحوض بالمظلومة الجلد

وزعم الفراء أن (لا ، وإن، وما) حروف نفي، وأن النابغة جمع بينها على طريق التأكيد^(٤٣)، فكان الجمع بينها صار تكراراً للنفي، ويجيز الفراء بذلك الجمع بين المترادفات من الحروف من غير فصل بينها، إذا اختلف لفظها في مواضع عدة من معانيه، وقال في حديثه عن (وَدِدْتُ) وكيف أن العرب تلتظف توددت مرّة مع (لو) ، نحو : وددت لو ذهبت عنا، ومرّة بـ (أن)، وددت أن تذهب عنا، وأن العرب قد

تجمع بين (أن، ولو)، كما في قوله – تعالى - : (وَمَا عَلِمْتُ مِنْ سُوءِ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا مَبِيدًا) (آل عمران : ٣٠):

"وهو مثل جمع العرب بين (ما وإن)، وهما جحد، قال الشاعر :

ما إن رأينا مثلهنَّ لمعشرٍ سود الرؤوس فوالج وافيولُ

وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغواً"^(٤٤).

وفي موضع ثان قال : " وأنشدونا بيت النابغة"^(٤٥):

وما بالربع من أحد إلا أوارى ما إن لا أبينها

قال الفراء : "جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد: لا، وإن، وما"^(٤٦).

وفي موضع ثالث من معانيه قال : "وقوله : (فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) (الذاريات : ٢٣) أقسم عز وجل بنفسه: أن الذي قلت لكم (الحق مثل ما أنكم تتطقون)، وقد يقول القائل: كيف اجتمعت (ما، وإن)، وقد يكتفي بإحدهما عن الأخرى؟ وفيه وجهان، أحدهما : أن العرب تجمع بين الشيين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر :

من نفر اللائي والذين إذا همُ تهاب اللنام حلقة الباب ققععوا

فجمع بين اللائي والذين وأحدهما مجزئ عن الآخر".

وأما في الأدوات فقوله :

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به كالسيوم طالي أئثق جُرب

فجمع بين (ما، وبين إن)، وهما جحدان أحدهما يجزئ من الآخر"^(٤٧).

ويرى بعض النحاة أن ما قاله الفراء في هذا الصدد قول فاسد^(٤٨)؛ لأن الجحد إذا دخل على جحد آخر صار إيجاباً، فإذا قلنا : ما إن قام زيد، وجعلناهما جميعاً للجحد صار الكلام إيجاباً، بيد أن السماع يؤيد ما ذهب إليه الفراء، في الشواهد التي لم يتعرض لها مخالفوه من أمثال : السيرافي، وابن جمعة الموصلي^(٤٩)، وابن الحاجب^(٥٠)، وابن عصفور^(٥١) وابن مالك^(٥٢). ويدعم قول الفراء كذلك أن توكيد الحرف بتكرار لفظه أمر جائز، نحو : نعم نعم، ولا لا تفعل ...، فأولى أن يجوز توكيد الحرف بنظيره في المعنى، والتأكيد – بوصفه وسيلة نحوية للمعنى- يحقق الربط المطلوب للنص. وأجاز الفراء كذلك التكرار بالجمع بين اسمين موصولين دون فاصل بينهما، إذا اختلف لفظاهما تأكيداً، قال البغدادي في حديثه عن قول الشاعر^(٥٣) :

من نفر اللائي الذين إذا اعتزوا وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

"وقد أورد البيت الفراء عند عرضه لسورة الذاريات (من تفسيره)، عند قوله - تعالى - : (إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمْ تَطْمَنُّنَ) (الذاريات : ٢٣)، قال : قد يقول القائل: كيف اجتمعت ما وأنّ، وقد يكتفى بإحدهما عن الأخرى؟ فوجهه أن العرب تجمع بين الشيين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر :

من نفر اللائي الذين إذا هم

فجمع بين اللائي والذين، وأحدهما يجزئ عن الآخر" (٥٤).

وفي موضع آخر من معانيه، قال متحدثاً عن قول الشاعر السابق : "ألا ترى أنه قال : اللائي الذين ومعناها : الذين، استجيز جمعهما لاختلاف لفظيهما، ولو اتفقا لم يجز، لا يجوز ما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين يطوفون" (٥٥).

ويبدو مما سبق أن الفراء يجيز الجمع بين اسمين موصولين، دون الفصل بينهما إذا اختلف لفظهما، أما إذا اتفقا لفظاً لم يجز الجمع بينهما، وأراد جواز الجمع على سبيل التأكيد، فلا يحتاج الموصول الثاني على ذلك إلى صلة؛ لأنه تأكيد للموصول الأول.

ومن أشكال التكرار في معاني الفراء أيضاً : إضافة الاسم إلى ما يرادفه، حيث نسب البغدادي للفراء جواز ذلك إذا اختلف لفظاهما.

قال البغدادي معلقاً على قول الشاعر :

فَقَلَّتْ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجَدِّ إِنَّهُ ... سِيرَضِيكَمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

"على أن الفراء يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كما في البيت، فإن النجا والجدد مترادفان، وقد تضافا" (٥٦).

وأشار الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة في غير موضع، قال : "ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله - تعالى - : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) (الواقعة: ٩٥)، والحق هو اليقين، كما أن الدار هي الآخرة وكذلك أتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى، ومنها يوم الخميس، وليلة الخميس، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ..، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق، ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا أنهما مختلفان في المعنى" (٥٧). فالفراء لا يُقرّ بإضافة الاسم إلى نفسه إذا لم يختلف في اللفظ، ويؤكد ذلك في موضع آخر من معانيه، يقول في تفسير قوله - تعالى - : (ولدار الآخرة) (يوسف : ١٠٩) : "أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله : (إن هذا لهو حق اليقين) (الواقعة : ٩٥)، والحق هو اليقين... (٥٨).

وبالتالي فإن هذا التكرار التام أسهم في الدلالة المتعددة للفظة الواحدة، وجدّد معناها في كلّ سياق كتبت فيه، وإن هذا التكرار كان مكوناً أساسياً في تماسك واتساق النص على المستوى المعجمي.

ويعدّ الحذف النصي عنصراً هاماً يمنح اللغة العربية جمالاً وقوة، وهو ظاهرة الاقتصاد باللفظ لإغناء المعنى، شريطة ألا يكون هذا الحذف مُخلّاً بالمعنى، فهو يثري النص ويدعمه، وإنّ الحذف يشكل

دلالات جديدة ومتنوعة للمتلقى، فهو الذي يعيد إنتاج النص ويوظّف ألفاظاً غير موجودة في مكانها، وهذا الحذف يبعد النص عن التفكك، ويفيد في عملية الربط والتماسك بين أجزاء ومكونات النص اللفظية والمعنوية ومن مواضع الإحالة بالحذف في معاني الفراء : حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بحاله دون عاطف مطلقاً دون شرط، وحذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر، وحذف المبتدأ (الضمير)، وحذف (من) والمفضول من (أفعل التفضيل)، وحذف نون المثني للضرورة، وسنذكر فيما يلي بعض النماذج فقط للحذف في معاني الفراء:

حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بحاله دون عاطف :

عرض الفراء الحذف الاسمي في معانيه، وهو يعطي للقارئ لمحة عن شيء ما قد حُذف، أو أنّه سيحذف لاحقاً، وهذا الشيء دلالة على التماسك، ويعدّ هذا الحذف أقرب للإضمار؛ حيث إنّه يريد التركيز على دلالة معينة، ويبدو بأن التماسك هنا له دلالة معنوية لا شكلية، حيث يذكر النصيون أنّ للحذف ميزة الدلالة المعنوية في مواقع محدّدة، ويكون منعاً للتكرار وللابتعاد عن الركاقة، فالحذف أسهم في تماسك العبارات، إضافة للوصل، فيما نسبه البغدادي للفراء، نقلاً عن أبي حيان في تذكرته، أنه حكى عن العرب قول الشاعر :

نضّر الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

بخفض (طلحة) على تكرير الأعظم؛ أي أعظم طلحة الطلحات^(٥٩)، وحكايته هذه بخفض (طلحة) يعني أنهم أجازوا حذف المضاف (أعظم) وإبقاء المضاف إليه على إعرابه (طلحة)، وهذا بناء على منهجهم في القياس على المسموع.

جاء حذف الاسم في خدمة التماسك النصي على مستوى البيت، وللتعبير عن التعظيم والتوقير، فقد شكّل تماسكاً وترابطاً في الشكل، وقد ساعد القارئ على استنتاج مقاصده دلاليًا، وأفاد في سرعة الولوج إلى الصورة مباشرة.

لقد حذف الشاعر اسم التفضيل، وبهذا الحذف وسّع الرؤية؛ فلم نستطع تحديد إلام تنظر، وبهذا الحذف فقد أثبت الفعل في نفسه دون ربطه بمفعول معين، والحذف هنا يؤكد رفضه لتوصيف حال

المفعول، فقد اتسعت الدلالة ولم يعد حجم المشكلة يصدّق، فالغموض هنا يثير فوضى في داخل الشاعر، تتأرجح بين اليأس والأمل، ما حصل وقد يحصل.

حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر :

نسب البغدادي للفراء نقلاً عن الرضي، أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر، يجوز حذفه قياساً إذا كان منصوباً مفعولاً به والمبتدأ لفظ كل، قال البغدادي بعد ذكره قول الشاعر^(٦٠):

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي علي ذنباً كلّه لم أصنع

"على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حفه قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به، والمبتدأ لفظ كل"^(٦١)؛ منعاً للتكرار فقد حذف الشاعر الضمير بعد أن ذكره سابقاً، وذلك في سبيل سيرورة النص، ولسهولة النطق والاسترسال في الكلام، والابتعاد عن التكرار، وإضفاء التماسك النصي.

حذف المبتدأ (الضمير):

يقول الفراء عند تفسيره لقوله – تعالى - : (هدى للمتقين) (البقرة : ٢) " ... إن شئت رفعته على

الاستئناف؛ لتمام ما قبله، كما قرأت الفراء (... هدى ورحمة للمحسنين) (لقمان: ٣) بالرفع، ... وكقوله في حرف عبد الله (٦٢) : (أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ) (هود : ٧٢)، وقال^(٦٣) : " وقوله : هدى ... رفع، وإن شئت نصبت على القطع ، ومثله (هدى للمتقين) و (هدى ورحمة للمحسنين) مثله، وقال^(٦٤) : " أكثر القراء على نصب الهدى والرحمة على القطع وقد رفعها حمزة على الاستئناف؛ لأنها مستأنفة من الآية قبلها .. "، وأدى هذا الحذف إلى التماسك والخفة في استخدام الألفاظ، واستخدام الجملة الاسمية للدلالة على ثباته.

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها :

على الرغم من ان بعض الباحثين من يعدّ أن النصوص التي ظهرت في زمن مبكر جداً، لا تمثل نظرية لغوية نقدية، مثل نظرية تماسك النص التي تشغل بال الباحثين في العصر الحديث، إلا أن علماء العربية القدامى كان عندهم حسّ لغويّ صحيح، وكانت لديهم رؤية مبكرة في البحث اللغوي والنقدي، وكان بإمكان من جاء من بعدهم، أن يستثمر هذه الرؤية، ويطورها، فتصل في النهاية إلى حد النظرية العربية في اللغة والنقد، كما بحث النحاة القدماء مفهوم النص وأقاموا نحوهم على أسس نصية معنوية، فكان لهم فضل الاهتمام المبكر إلى مواطن الفصل والوصل، وتعلّق الكلام واتصال أوله بآخره، ومواضع الوقف والابتداء، وابتداء الكلام، وانقطاعه، واستئنافه، وكانت لهم نظراتهم العميقة وفهمهم الدقيق لأنظمة الربط النحوي، والتماسك، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل اعتمدوا على روابط خارجية غير لغوية وهي (السياق، والمتكلم، والمتلقي)، وهذا يثبت أن دراسة النحاة لم تكن دراسة شكلية، بل دراسة عميقة؛ فلم يقتصروا على الروابط الداخلية وإنما الروابط الخارجية، ومنها إبراز دور المشاركين في العملية اللغوية، ووظيفة السياق في تفسير أبعاد النص، ويظهر ذلك في التحليل اللغوي للنص، في كيفية اختيار المبدع لأدواته اللغوية مثل: الأدوات، والضمان، والأزمنة، والتكرارات، والحذف، والمقابلات، والجمل... أي الاهتمام بالعلاقات الداخلية والخارجية.

ويحوي معاني الفراء بعضاً من خصائص التحليل النصي، منها : عدم الاقتصار على النواحي التركيبية والإعراب في معالجة اللغة، بل يتعداها إلى النواحي الدلالية، والاهتمام بالجانب الاتصالي، كما يفعل علماء النصية اليوم وذلك من خلال اهتمامه بمناسبة اللفظ للسياق الخارجي، واتفاه مع الواقع، وتركيزه على الرسالة التي يحملها النص من حيث مطابقتها للواقع، وهو ما يسمى اليوم بقصدية المنتج، ومدى قبول المتلقي لها، وهذا ما يطلق عليه في التحليل النصي بعامل المقبولية، الإشارة إلى أهمية اتساق التركيب اللغوي، وهو ما يسمى بالترابط أو التماسك.

وهذا نموذج عن التحليل النصي وخصائصه، في معاني الفراء، مع أن هنالك الكثير من الإشارات النصية، حتى وإن كان المصطلح النصي الحالي غائبا، فإن التطبيق على الكلام من جملة، وعبارة، ونصوص شعرية ونثرية، فهي موجودة بكثرة، والفراء لا يقرر أسساً معيارية، ولا يشترط للأحكام شروطاً، ولا يلتزم تعريف المصطلحات ولا ترديدها بلفظ واحد، وإنما معانيه فيض غزير من الأساليب والمفردات، وبعض الأساليب المأثورة، وبعضه محدث، يعرضها ليدرسها ويحللها، ثم يقضي قضاءه فيها صحة أو خطأ، حسناً أو قبحاً، كثرة أو قلّة، وهكذا.

٣- إن في حديث الفراء دليلاً على إدراكه مفهوم التماسك النصي، وإحساسه بأهميته؛ فقد أشار إلى النظم، والارتباط والتلاؤم، والسبك، والتلاحم، وهذه المصطلحات تتصل بالتماسك النصي، وقد سبق - مع غيره من النحاة - بهذه الإشارات أصحاب نظرية علم النص في العصر الحديث. كما أن التماسك النصي له جذور عند علماء النحو، والبلاغة والتفسير، من خلال البحث في سر إعجاز القرآن الكريم،

وهذا يعني أنه ليس وليد الدراسات اللسانية الحديثة، وإنما الجديد هو طريقة توظيف المصطلحات، وتطبيقها على النصوص؛ لأن القدماء أدركوا هذه الظواهر النصية، شكلياً ودلاليًا، والتي كشفت عن أنه نص غاية في التماسك، والانسجام، شكلاً، ودلالة.

الهوامش

- (١) الرسالة، ص ٧٢ .
- (٢) التعريفات، ص ٢٤١ .
- (٣) ينظر: لسان العرب، ص ١٦٧، ١٦٨، ونسيج النص، ص ١٢، وعلم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج ١، ص ٣٢ .
- (٤) البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص ٦٨، ونحو النص، ص ٢٤ .
- (٥) دراسات في النحو، ١ / ٣٤٠ .
- (٦) ينظر: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣ وما بعدها، ولسانيات النص، ص ١٣، ومدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ١٨٨ .
- (٧) علم لغة النص مفاهيم والاتجاهات، ص ٣٤ .
- (٨) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني، ص ٣٦ .
- (٩) نحو النص بين الأصالة والحداثة، ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- (١٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص ١٣٥٠ .
- (١١) نسيج النص - بحث في ما يكون به الملفوظ نصًا، ص ١٦ .
- (١٢) نحو النص: نقد النظرية .. وبناء أخرى، ص ٨٠ .
- (١٣) من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، ص ٢٢٦ .
- (١٤) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ص ٦٣ .
- (١٥) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، ص ١٨٤ .
- (١٦) معاني القرآن، ص ٦٧ .
- (١٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٧ .
- (١٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٨ .
- (١٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٩ .
- (٢٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٤ .
- (٢١) الفكر النحوي العربي (بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل)، ص ٤٧٣ .

- (٢٢) معاني القرآن، ج٣، ص ٣٨ .
- (٢٣) شرح المفصل، ج١، ص ٩١ .
- (٢٤) المصدر نفسه، ص ٩١ .
- (٢٥) ينظر : المصدر نفسه، ص ٥٢ .
- (٢٦) ينظر : الحذف في المثل العربي، ص ١٨٤ .
- (٢٧) معاني القرآن، ج٢، ص ٣٩٩ .
- (٢٨) ينظر : نحو النص وتطبيقاته على نماذج في النحو العربي، ص ٧٦، ٧٧ .
- (٢٩) المصدر السابق، ص ٧٩ .
- (٣٠) خزانة الأدب ولب لبياب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ٢ / ١٩٤ .
- (٣١) المصدر السابق، ص ٨٠ .
- (٣٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج٥، ص ٨٨ .
- (٣٣) معاني القرآن، ج١، ص ٦١ .
- (٣٤) إعراب القرآن، ج٢، ص ٤٤٧ .
- (٣٥) معاني القرآن، ج٢، ص ٢٩٣ .
- (٣٦) المصدر نفسه، ج١، ص ١٦٣ .
- (٣٧) المصدر نفسه، ج١، ص ١٦٠ .
- (٣٨) المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٨٩ .
- (٣٩) المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٥٢ .
- (٤٠) المصدر نفسه، ج١، ص ٣٤٣ .
- (٤١) الخزانة: ٤١/٦-٤٢، ومعاني الفراء: ١٣٨/١-١٣٩ .
- (٤٢) ينظر : معاني الفراء، ٢ / ١٧٧ .
- (٤٣) ينظر : نحو النص – اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص ١٠٦ .
- (٤٤) الخزانة: ٨ / ٤٣٣ .
- (٤٥) ينظر : معاني الفراء، ٢ / ١٧٥-١٧٧ .
- (٤٦) المصدر نفسه، ٢ / ٢٨٨ .
- (٤٧) المصدر نفسه، ١ / ٤٨٠ .
- (٤٨) المصدر نفسه، ٣ / ٨٤-٨٥ .

(٤٩) ينظر : السيرافي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٥٢٣، ٥٢٤ .

(٥٠) شرح ألفية ابن معطي ابن القواس ، ج٢، ص ١١٤١ .

(٥١) الإيضاح في شرح المفصل، ج٢، ص ٢٢٧ .

(٥٢) ضرائر الشعر، ابن عصفور ، ص ٦٢ .

(٥٣) شرح تسهيل الفوائد، ج١، ص ١٧١، ٢٢٤ .

(٥٤) الخزانة : ٧٨/٦ .

(٥٥) الخزانة: ٧٩ /٦ - ٨٠، وينظر : معاني الفراء: ٨٤ /٣ - ٨٥ .

(٥٦) معاني الفراء، ج١، ١٧٦ .

(٥٧) الخزانة: ٤ /٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٥٨) معاني الفراء، ج١، ٣٣، ج٢، ٥٥ - ٥٦ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ج٢، ٥٥ - ٥٦ .

(٦٠) ينظر : الخزانة: ٨ /١٤ .

(٦١) المصدر نفسه : ٣٥٩/١ .

(٦٢) المصدر نفسه : ٣٥٩ /١ .

(٦٣) معاني الفراء، ج١، ١١-١٢ .

(٦٤) المصدر نفسه ، ج٢، ٢٨٦ .

المصادر والمراجع

(١) إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م، ج٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو، تح: موسى بناي العلي، وزارة الأوقاف - العراق، ط١، ١٩٨٢م، ج٢.

(٣) البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، جميل عبد المجيد، سلسلة دراسات أدبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، ١٩٩٨م.

(٤) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ابي الفضل ابراهيم، دار المعارف ، مصر، ١٩٧٣.

(٥) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل البطاشي، ط١، دار جرير، الاردن، ٢٠٠٩م.

- (٦) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٩٨٣م.
- (٧) الحذف في المثل العربي، عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٤م.
- (٨) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- (٩) دراسات في النحو، صلاح الدين الزعبلوي، موقع اتحاد كتاب العرب.
- (١٠) الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، مكتبة الحلبي، ١٩٤٠م، القاهرة.
- (١١) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تح: عبد النعم فأنز، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٩٨٣م.
- (١٢) شرح ألفية ابن معطي ابن القواس، ابن معطي ابن القواس، تح: علي موسى الشمولي، مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية، ط١، ١٩٨٥م، ج٢.
- (١٣) شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٩م، ج١.
- (١٤) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك؛ محمد بن عبد الله، الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م، ج١.
- (١٥) ضرائر الشعر، ابن عصفور؛ علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ)، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٠م.
- (١٦) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، صبحي إبراهيم الفقي، ط١، دار قباء، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ج١.
- (١٧) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د صبحي الفقي، ط١، دار قباء، ٢٠٠٠م، القاهرة.
- (١٨) علم لغة النص المفاهيم والتجليات، سعيد بحيري، ط١، دار ناشرون، لبنان، ١٩٩٧م.
- (١٩) الفريد في إعراب القرآن المجيد، المُنْتَجَب بن أبي العز بن رشيد، أبو يوسف، مُنْتَجَب الدين الهذلي(ت ٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- (٢٠) الفكر النحوي العربي (بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل)، كريم حسين الخالدي، دار الرضوان، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.
- (٢١) لسان العرب، ابن منظور، المجلد ١٤، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، د ط، ٢٠٠٠م.
- (٢٢) لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦م، الدار البيضاء، المغرب.
- (٢٣) مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م، القاهرة.

- (٢٤) معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي نجار، عبد الفتاح إسماعيل، سلبي، ط٣، دار الكتب المصرية، ٢٠١١م، ج١، ٢، ٣.
- (٢٥) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، هناء محمود إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- (٢٦) نحو النص : اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
- (٢٧) نحو النص : نقد النظرية .. وبناء أخرى، عمر أبو خرمة، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م.
- (٢٨) نحو النص بين الأصالة والحداثة، أحمد محمد عبد الراضي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- (٢٩) نحو النص وتطبيقاته على نماذج في النحو العربي، عبد المهدي هاشم الجراح، قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم والآداب، إربد، الأردن.
- (٣٠) نسيج النص – بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأستاذ الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣م.
- (٣١) النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة د تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- (٣٢) نظرية النص : من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، حسين خمري، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠٠٧م.